

الْوَقْتُ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ

جِنْدِلَةُ الْمُسْكِيَّةِ لِلْجَنْدِلِ وَقَبْرُهَا مُصْرِفٌ - عَذْدَلْغَنْزِلْغَنْزِلِي

العدد ١٢١ مكرر) الصادر في يوم الاثنين ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٧١ - ١١ أغسطس سنة ١٩٥٢ (السنة ١٢٣)

. ويكون شأن المستشارين الملكيين والمستشارين الملكيين المساعدين بالنسبة إلى المرئي ونمر وط التعيين شأن المستشارين والمستشارين المساعدين بمجلس الدولة ” .

فادة ٢ - هل أذيرى العدل والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون؟

محمد عبد المنعم

محمد بهی الدین فرکات

محمد رشاد ٹھہرنا

فِي أَمْرِ فِيَةِ الْوَعْدَيْهِ الْمُؤْكَدَةِ

وزير المالية والاقتصاد وزير العدل رئيس مجلس الوزراء
عبدالجليل إبراهيم العمرى محمد على رشدى على ثاوى

قرارسوم بقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢

**تعديل جدول الوظائف والمراقبات المأجور بقانون مجلس الدولة
الصادر به القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩**

مجلس الوزراء

فعد الاطلاع على المادتين ٤١ و٥٥ من الدستور ،

ل وعلى قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والمعدل
بالقانونين رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٠ و ٦ لسنة ١٩٥٢ و بالمرسوم بقانون رقم ١١٥
لسنة ١٩٥٢

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ،

قرار سوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٢

بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٠

الخاص بتعديل المادة السابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠

بيان ادارة قضايا الحكومة

بيان حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

جنة الوضاية المؤقتة

محمد الاطلاع على المادة ١٤ من الدستور

أُعلن القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادة السابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠ ب شأن إدارة فضايا الحكومة

تعديل جدول الوظائف والمرتبات
الملحق بقانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩

) لبيانه على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؟

وسمت بعا هو آت :

فادة ١ - تبديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه النص الآتي :

” يكون شأن الرئيس بالنسبة إلى المرتب وشروط التعين شأن وكيل مجلس الدولة . ويكون شأن الوكيل بالنسبة لشروط التعين شأن مستشاري مجلس الدولة ويكون مرتبه ١٦٠٠ جنيه في العام .